

# أزمة كامينغز تتسبب في خلافات داخل حكومة جونسون

## استقالة وزير الدولة لشؤون أسكتلندا احتجاجا على خرق زميله لإجراءات العزل



يواجه رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، أزمة جديدة بعد أن فجرت قضية كامينغز خلافات جديدة هزت فريقه الحكومي وهي قضية تعود أطوارها إلى خرق أحد مستشاري جونسون لإجراءات العزل الصحي.

لندن - أخرجت استقالة وزير في الحكومة البريطانية الخلافات داخل فريق بوريس جونسون الحكومي إلى العلن وذلك في وقت لا تزال لندن تكافح وباء كورونا.

واستقال وزير الدولة لشؤون اسكتلندا في الحكومة البريطانية بعد تشكيكه بالتبريات التي منحها دومينيك كامينغز، مستشار رئيس الوزراء البريطاني حول خرقه تدابير العزل.

وأوضح وزير الدولة لشؤون اسكتلندا دوغلاس روس في تغريدة له على تويتر "لا تزال هناك نقاط من التوضيح الذي قدمه كامينغز تثير لدي بعض الشكوك"، وذلك عقب مؤتمر صحفي لكامينغز برر فيه أسباب خرقه للقيود.

وقال روس في رسالة إنه تقبل البيان الذي أصدره كامينغز الإثنين وبرر فيه "الأفعال التي أقدم عليها عندما ارتأت أنها الأفضل لمصلحة أسرته. غير أن هذه قرارات يتسرع كثيرون أنها ليست متاحة لهم".

وأضاف "لدينا ناخبون لم يودعوا أعباءهم وأسر لم تجتمع للجزء وأناس لم يزوروا أقاربهم المرضى لأنهم التزاما بتعليمات الحكومة. لا يمكنني أن أقول لهم صادقا إنهم كانوا جميعا مخطئين وإن مستشارا واحدا كبيرا بالحكومة كان على صواب".



كبير ستارمر  
ما جرى اختيار لرئيس  
الحكومة وقد فشل فيه

وقال المتحدث باسم مكتب جونسون "رئيس الوزراء يود أن يشكر دوغلاس روس على خدماته للحكومة ويأسف لقراره الاستقالة كوزير دولة لشؤون اسكتلندا".

ويرى مراقبون أن هذه الاستقالة تؤكد وجود خلافات تشق طريق الفريد الحكومي لجونسون الذي دافع الأحد عن كبير مساعديه، رافضا دعوات نواب من حزبه لإقالته على خلفية اتهامات له بخرق قواعد الإغلاق المفروضة لمكافحة

فايروس كوفيد - 19 المستجد. وكامينغز هو العقل المدبر لحملة بريكتس الناجحة في العام 2016 إلى جانب جونسون، ومذاك تثير شخصيته انقسامًا في المشهد السياسي البريطاني. وبعدها تولى رئاسة الحكومة العام الماضي عينه جونسون كبير مساعديه.

ورفض رئيس الوزراء البريطاني الدعوات لإقالة كامينغز الذي يتهم بأنه انتهك قواعد العزل بقيامه برحلة داخلية مع زوجته التي كانت تعاني من عوارض المرض.

وقال جونسون في مؤتمر صحفي إن "كامينغز تصرف بمسؤولية ونزاهة وبشكل قانوني" وذلك عقب محادثات ثنائية بين الرجلين.

وأضاف "أعتقد أنه أتبع غريزة الأب" حين أجرى رحلته لإيجاد الرعاية اللازمة لابنه بعدما كان فايروس كورونا على وشك شل قدراته وقدرات زوجته، معتبرا أن كامينغز "لم يكن لديه خيار آخر". وفي المقابل تضاعفت الضغوط المسببة على رئيس الوزراء بسبب دفاعه عن مستشاره.

وقال الوزير المحافظ السابق بول ماينارد، إن ما حصل "يبدو غير قابل للتبرير، هذا موقف لا يمكن الدفاع عنه". من جهته قال النائب في الغالبية الحاكمة سايمون هور في تصريح لجريدة "دايلي مايل"، "أمل أن يختفي كل هذا خلال 24 ساعة".

ومثل موقف جونسون مادة دسمة للمعارضة لمواصلة التصعيد مع جونسون خاصة بعد مؤتمرها الأخير الذي تم فيه اختيار زعيم جديد.

وقال زعيم العماليين الجديد كبير ستارمر، إن ما جرى "اختبار لرئيس الحكومة وقد فشل فيه"، مضيفا أن ذلك "إهانة لتضحيات الشعب البريطاني". وحتى قبل استقالة الوزير المكلف بشؤون اسكتلندا يواجه جونسون انتقادات لاذعة من داخل حكومته وحزبه وخارجهما.

واعتبر المستشار العلمي للحكومة البروفيسور ستيفن رايش، أن جونسون "تجاهل جميع النصائح التي قدمتها له حول طريقة ضمان ثقة وتأييد البريطانيين للإرشادات الضرورية

ومكافحة انتشار الفايروس. وأصدر مسؤولون من الكنيسة تصريحات مماثلة، إذ قال أسقف ليدز على تويتر إن "السؤال الراهن هو التالي: هل نقبل أن نُكذب علينا وأن يتعامل معنا رئيس الحكومة كمغفلين؟".

وصباح الإثنين أظهرت مقاطع فيديو نشرت على الإنترنت كامينغز وهو يغادر منزله ويصعد إلى سيارته ويلوح بيده للصحافيين حتى يتبعدهوا، ووصفه البعض بأنه "منافق".

وشوهد كامينغز مع ابنه الصغير قرب منزل والديه في دورهام في شمال شرق إنجلترا، على بعد أكثر من 400 كلم من منزله في لندن يوم 31 مارس، وذلك بعد يوم من إعلانه أنه هو نفسه يعاني من عوارض كوفيد-19.

والملكة المتحدة هي ثاني أكثر دول العالم تضرا بتسجيلها أكثر من 41 ألف وفاة واحتساب الحالات التي لم تتأكد إصابتهم بالفايروس. وهذه القضية تفاقم متابع جونسون الذي يتعرض أصلا للنقد لطريقة إدارته للأزمة والتأخر في فرض الحجر.

## مقترح لتجميد مطلب عضوية تركيا للاتحاد الأوروبي

بروكسل - يستعد البرلمان الأوروبي لمناقشة مقترح يستهدف التوقف عن دراسة ملف تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي حين لم يذكر الموقع الرسمي للبرلمان الأوروبي الجهة التي تقدمت بالمطلب، إلا أنه أورد تفاصيله والتي تتعلق بانتهاكات أنقرة في شرق المتوسط. وبالاستناد على الفصل 143 من النظام الداخلي للاتحاد الأوروبي فإن تركيا تمثل خطرا على المصالح الأوروبية في الشرق الأوسط، إضافة إلى الانتهاكات التي تقوم بها أنقرة على سواحل قبرص بعد إعلانها في 15 مايو الماضي مواصلة التنقيب عن الغاز على سواحل الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي. كما نوه المطلب إلى جهود تركيا في إحياء عثمانية جديدة في البلقان والشرق الأوسط.

وفي تحد منها لإنذارات الكتلة الأوروبية جددت تركيا الفلاش دعمها لجمهورية قبرص الشمالية، التي لا تعترف بها سوى أنقرة، وتطلعتها لتعزيز العلاقات معها.

وباعت مساعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالفشل بعد عدم توفر الشروط اللازمة لذلك.

وتدين بروكسل انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا، إضافة إلى السياسة التي يتبعها الرئيس رجب طيب أردوغان والرامية لإحياء أمجاد الإمبراطورية العثمانية.

وتنتظر تركيا منذ العام 1987 استجابة الأوروبيين لمطلب انضمامها إلى الكتلة الأوروبي.

وفي العام 2005 طالبت بروكسل أنقرة بإقرار حزمة من الإصلاحات ستتمكن من الانضمام إلى الكتلة الأوروبي غير أن الأتراك لم يلتزموا بها.

وفي نوفمبر العام الماضي أكدت المفوضية الأوروبية أن أساليب تركيا في الانضمام إلى الكتلة الأوروبي تتلشى.

ويقول الاتحاد الأوروبي إن أنقرة لا تستوفي المعايير المتعلقة بالحرية والديمقراطية وهي شروط أساسية تعتمدها بروكسل لقبول مطالب الانضمام. وتتهم بروكسل أنقرة بأنها كتفت من ممارساتها القمعية منذ أحداث الانقلاب الفاشل في العام 2016 الذي أعلنت في أعقابها السلطات حالة الطوارئ ما سمح لها فرض قيود على حرية الصحافة والعمل السياسي.

وعلاوة على ذلك يحض الاتحاد أنقرة على الكف عن استقزاز جيرانها لاسيما الأوروبيين منهم حيث تعودت أنقرة على تهديد اليونان باللاجئين لتصلول مكاسب سياسية بينما تهدد ترويات قبرص الطبيعية وهو ما يثير استياء بروكسل.

## إيران تفاقم عزلتها بسجن مواطنة فرنسية

وتقع عادلخاه داخل أحد السجون بإيران منذ عام. وفي الخامس من يونيو 2019، أوقفت فاريبا عادلخاه (60 عاما)، وهي باحثة في معهد العلوم السياسية بباريس، في مطار طهران. وتتعامل إيران مع عادلخاه التي تلقى قضيتها اهتماما كبيرا داخل فرنسا وخارجها، على أنها إيرانية فحسب، ولا تعترف إجمالا بالجنسية الثانية لمواطنيتها.

إيران حكمت على المواطنة الفرنسية بالسجن لمدة ستة أعوام في تهم تتعلق بالأمن القومي ونشر دعاية ضد نظامها

وناشدت باريس في العديد من المرات السلطات الإيرانية الإفراج عنها لكن النداءات الفرنسية قوبلت بالتجاهل. وبدأت محكمة عادلخاه في الثالث من مارس الماضي، وعقدت الجلسة الأخيرة في 19 من الشهر التالي. وفي أواخر مارس الماضي، أفرجت طهران عن رفيقها وشريكها الباحث الفرنسي رولان مارشال الذي كان موقوفا معها بعد أن انضم إليها في إيران في زيارة خاصة.

## دعوة أوروبية للتسريع بفتح الحدود بين دول الاتحاد

برلين - دعت كل من فرنسا وألمانيا الثلاثاء إلى التسريع بفتح الحدود بين دول الاتحاد الأوروبي وذلك بعد أسابيع من الغلق للحدود في تفتي وباء كورونا. ودعا رئيس البرلمان الفرنسي ونظيره الألماني إلى فتح الحدود بين دول الاتحاد والتي تعد من بين الأكثر تضرا في العالم من كوفيد - 19.

واعتبر الفرنسي ريشار فيران والألماني فولفغانغ شوبل في إعلان مشترك أنه "على فرنسا وألمانيا العمل لصالح إعادة فورية لحرية الحركة داخل فضاء شينغين حين تتوفر الظروف المناسبة لذلك".

وفيران عضو في حزب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الوسطي خصوصا على تصور العلاقة الفرنسية-الألمانية، داعيا إلى "تحرك سريع"، ونشر النص قبل يومين من اجتماع اللجنة الفرنسية-الألمانية البرلمانية، وهي منصة جديدة تجمع بين البرلمانين أنشئت بهدف تعزيز العلاقات بين البلدين، وستخصص لدراسة تداعيات وباء كوفيد - 19 على أوروبا.

ويقترض، كما هو مقرر حتى الآن، أن تفتح الحدود الأوروبية الداخلية اعتبارا من منتصف يونيو، لكن حتى الآن لم تتخذ الدول الأوروبية قرارات منفصلة بهذا الصدد، رغم دعوات المفوضية الأوروبية إلى المزيد من الحوار. ورحب رئيسا البرلمانين الفرنسي والألماني في بيانهما أيضا بالمقترح الأخير للرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية بشأن خطة إنعاش أوروبية بقيمة 500 مليار يورو لمرحلة ما بعد الوباء، تمول من الديون المستحقة للاتحاد الأوروبي، معربين عن "دعمهما" له.

ولكن هذا المشروع يثير الجدل لأنه يمس حازما بالنسبة للاتحاد الأوروبي من حيث تبادل الديون. وتأتي هذه الدعوة في وقت بدأت فيه الدول الأوروبية رفع القيود التي فرضتها لكبح جماح كورونا تدريجيا. وبالرغم من أن خسائرها البشرية كانت فادحة إلا أن دول الاتحاد الأوروبي تحاول في الظرف الراهن ترتيب أوراقها والترويج للموسم السياحي واستئناف الأنشطة الرياضية وغيرها.

## إيران تفاقم عزلتها بسجن مواطنة فرنسية

باريس - أعلنت فرنسا الثلاثاء أن علاقاتها مع إيران أصبحت أكثر صعوبة، وذلك بعد إصدار القضاء الإيراني قرارا يقضي بسجن أكاديمية فرنسية من أصل إيراني في قرار وصفه بأن له دوافع سياسية.

ويصرى مراقبون أن الاعتقالات وحوادث سجن الأجانب تقود طهران نحو مفارقة عزلتها دوليا. ويضيف هؤلاء أن هذه الممارسات الإيرانية ستجعل طهران تستنسخ تجربتها مع واشنطن مع دول جديدة على غرار فرنسا التي سعت في أوقات سابقة إلى تقريب وجهات النظر بين طهران وباريس.

وأضاف المسؤول الفرنسي في تصريحات لإذاعة فرنسا الدولية الثلاثاء "هذا الحكم لم يستند إلى أي عناصر جادة وكان مدفوعا سياسيا. لذا فنحن نطالب بكل حزم السلطات الإيرانية بالإفراج عن فاريبا عادلخاه دون أي تأخير".

وتابع "هذا القرار يجعل علاقتنا مع السلطات الإيرانية أكثر صعوبة". وكانت إيران قد حكمت على عادلخاه بالسجن لمدة ستة أعوام في تهم تتعلق بالأمن القومي ونشر الدعاية ضد النظام في طهران.

وعلى سبيل المثال تسعى إسبانيا إلى استمالة السياح بالرغم من أن عدد وفيات كورونا تخطى حاجز الـ 23 ألف حالة.

## دعوة أوروبية للتسريع بفتح الحدود بين دول الاتحاد

خصوصا على تصور العلاقة الفرنسية-الألمانية، داعيا إلى "تحرك سريع"، ونشر النص قبل يومين من اجتماع اللجنة الفرنسية-الألمانية البرلمانية، وهي منصة جديدة تجمع بين البرلمانين أنشئت بهدف تعزيز العلاقات بين البلدين، وستخصص لدراسة تداعيات وباء كوفيد - 19 على أوروبا.

ويقترض، كما هو مقرر حتى الآن، أن تفتح الحدود الأوروبية الداخلية اعتبارا من منتصف يونيو، لكن حتى الآن لم تتخذ الدول الأوروبية قرارات منفصلة بهذا الصدد، رغم دعوات المفوضية الأوروبية إلى المزيد من الحوار. ورحب رئيسا البرلمانين الفرنسي والألماني في بيانهما أيضا بالمقترح الأخير للرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية بشأن خطة إنعاش أوروبية بقيمة 500 مليار يورو لمرحلة ما بعد الوباء، تمول من الديون المستحقة للاتحاد الأوروبي، معربين عن "دعمهما" له.

ولكن هذا المشروع يثير الجدل لأنه يمس حازما بالنسبة للاتحاد الأوروبي من حيث تبادل الديون. وتأتي هذه الدعوة في وقت تحاول فيه الأوروبيون رص الصفوف وإظهار التضامن بعد مرحلة المرض التي يخشى مراقبون أن يستغلها الشعبويون بسبب غياب التفاعل والتضامن بين دول الكتلة الأوروبية.

ونهب المسؤولان في إعلانهما بعد من ذلك بالدعوة إلى "إطلاق عقد استثمارات" عامة في أوروبا، في مجالات الصحة وحماية المناخ

## إيران تفاقم عزلتها بسجن مواطنة فرنسية

باريس - أعلنت فرنسا الثلاثاء أن علاقاتها مع إيران أصبحت أكثر صعوبة، وذلك بعد إصدار القضاء الإيراني قرارا يقضي بسجن أكاديمية فرنسية من أصل إيراني في قرار وصفه بأن له دوافع سياسية.

ويصرى مراقبون أن الاعتقالات وحوادث سجن الأجانب تقود طهران نحو مفارقة عزلتها دوليا. ويضيف هؤلاء أن هذه الممارسات الإيرانية ستجعل طهران تستنسخ تجربتها مع واشنطن مع دول جديدة على غرار فرنسا التي سعت في أوقات سابقة إلى تقريب وجهات النظر بين طهران وباريس.

وأضاف المسؤول الفرنسي في تصريحات لإذاعة فرنسا الدولية الثلاثاء "هذا الحكم لم يستند إلى أي عناصر جادة وكان مدفوعا سياسيا. لذا فنحن نطالب بكل حزم السلطات الإيرانية بالإفراج عن فاريبا عادلخاه دون أي تأخير".

وتابع "هذا القرار يجعل علاقتنا مع السلطات الإيرانية أكثر صعوبة". وكانت إيران قد حكمت على عادلخاه بالسجن لمدة ستة أعوام في تهم تتعلق بالأمن القومي ونشر الدعاية ضد النظام في طهران.

وعلى سبيل المثال تسعى إسبانيا إلى استمالة السياح بالرغم من أن عدد وفيات كورونا تخطى حاجز الـ 23 ألف حالة.



إعادة الحركة إلى الحدود